

هل نحن متحضرون ؟

الفوارق السحيقة بين مظاهرها وحقائقنا .

بقلم الأستاذ سيد قطب

إن يصدقنا أحد حين نزم "ناب أمة متقدمة، بينما يرى في عاصمة البلاد وفي أهم أحيائها ما يراه كل سائر من المناظر المخجلة، المناظر الآدمية الشائبة، التي لا يمكن أن تعيش في شعب متحضر، والمناظر المأدبة القذرة التي لا تعيش في بيئة المتحضرين .

فجانب الجدران وفي محطات الترام وفي الميادين وعلى أبواب المساجد والحدائق العامة والمقاهي وحيثما يقع نظر الجالس أو المزار أو الزكبي، يجد طوائف من القاطن الآدمية الزرية الضيقة والمظهر، تكفي كل قطعة منها لتشويه حضارة بأسرها، بينما هي في مصر مبعثرة بالآلاف في كل مكان .

هناك المشوهون المبتورو الأيدي والأرجل والمسمومون الأعين والمصمومون الآذان وقد ربطت أجزائهم المبتورة والمشوهة بنحرق قذرة نالية وهم مطوعون بجوار الجدران يعرضون طاهاتهم على أعين المارة استدرازا لعطفهم بطريقة وجيعة، ويؤذون بمنظرها إحساس الناس وعواطفهم — وهم معذورون ولا شك فيما يصنعون . ولكن ما ذنب هؤلاء الذين تؤذيهم تلك المناظر في الذهاب والإياب . بل ما ذنب البلد الذي تتأذى سمعته ولا ريب بمثل هذه الأشكال ؟ .

وهناك المرضى المتهاكون تتداعى أبدانهم من الخزال وتغور أعينهم من الجوع، وفيهم المصابون بأمراض معدية كانسلي، وبعضها قذر كالزهرى في أدواره المتقدمة والجرب والجذام والأكراما والتقيحات العفنة، يحوم الذباب حولهم ويحط على قروحهم ويتطاير من حوخم، فيصيب من يدنو منهم وينقل إليه جراثيمهم في سهولة ويسر . والمارة مجبرون على مقارفة هذه المناظر الدامية تتقرز نفوسهم وتشور معداتهم، ولكنهم لا يستطيعون تحويل أبصارهم عما يؤذيهم "شع الإيذاء"، لأن في القبح جاذبية تقصر الناظر على النظر وهو كاره مشمتر .

وهناك العجزة المسنون المتهاكون والعجائز الضعيرات أو القعيدات، تهان شيخوختهم بالسؤال وتدل إنسانيتهم بالعجز وترخص كرامتهم بالمتربة، وفيهم من كان عاملا فأقعدته

الشيخوخة عن العمل وقذف به المصنع إلى الطفريق ، وفيهم من كان ذا مال فأنفق في علاج المرض أو نزوات الشذوذ وشارف شيخوخته مجردا من كل سلاح . والكرامة الانسانية وحدها كانت تقضى بكفالة هذا الخظام الآدمي في نهاية المطاف .

وهناك الأطفال المشردون من الحسين ، وهم قطع آدمية صغيرة شوهاء ، مغبرة ذابلة كثيبة ، تسترعا أثمانا قذرة أو تعرى من تلك الأثمان ، قطع آدمية لاتحس لنفسها كرامة ولا تستشعر لها في صميم الشعب عطفًا ، زائغة الأعين ، سريعة الخطوات مختلعة اسطرات والحركات ، تحس أنها طفيليات في هذه ، المجتمع ، غريبة منبوذة عن صميمه . وكان من حق هذه الزهيرات أن تترعرع وتفتح وتتضوق ، وكان من حق الأمة أن تنفع بها في الانتاج ونعمل دل أن تتأذى بها في الإحرام ولتعطل .

وهناك اهتياث الشاردات اللواتي يقفن على حافة الهاوية ، تتفقهن الذئاب الجائعة في وقفتهن المترددة الشاردة . وعما قليل يسكن طريق الرقيق الأبيض ، والمجتمع في غفلة عنهن وعن بواعث الجريمة في نفوسهن ومحيطهن ، حتى إذا سكن طريق البغاء الصريح قامت الضحكة من هنا ومن هناك تطالب بإلغاء البغاء ، وتحجج بالدين والكرامة ، وتندر بالويل والثبور ، وكان في استطاعة المجتمع أن يحسم الداء قبل استفحاله لو أراد .

ودعك من الحفاء ومن منظر هذه الأقدام التي تأخذ من أديم الأرض وتعطيه مادة متبادلة من طينة واحدة ، هذه الأقدام التي لم تبلغ بعد من القيمة ما بلغت الأقدام في حيوان البحر والركوب ، فهذه تقيها الخدوى والتعال وتلك تغطيها الأقدار والأحوال .

ودعك من اختلاف الأرياء وتنوع أشكال الرداء ، كأننا شعب يعيش حياته في "كرفال" تلك لأرياء التي تفرق شعبا وطوائف ، كأننا شعوب متباينة في رقعة أرضية ، والتي يقابلها الأجنبي عنها بالدهش ثم بالاستهراء ، لأنه لا يجد لها نظيرا على ظهر الأرض في بلد من البلدان .

ودعك من الأحياء القذرة تعاور النماير الشاهقة ، ومن أكوام القمامة والمزابل الدائمة في كثير من أهم شوارع العاصمة ، هذه المزابل التي كثيرا ما ترى حولها جماعة من الكلاب نصالة وانقطط الجائعة والأطفال المشردين والعجائز القاعدات والباحثين المهزولين جنبًا بحسب يبحثون جميعا : حيوانات وآدميين : عن لقمة أو عظمة أو قشرة بطيخ ، على صراى من لشعب البليد .

دعك من الأرياء في الملابس والمهارة والحديث عنها الآن ، يبدو ترفا ورفاهية ، قبل أن نستطيع تنظيف الطرقات من العجزة والمرضى والمشردين والمشرذات . أجل ترف أن نطلب

نظافة المباني وتوحد الأزياء ، قبل أن نلتقط منها ذلك الحطام الآدمي من كل نوع وصف
فالآدمي — مهما حقر — أجل شأننا من الزى والبناء !

• •

لن يصدقنا أحد حين نزعم أننا أمة متقدمة ، وحين نحتج على زعمنا بأن لنا دستوراً من
أحدث الدساتير وقوانين تمارر تطور التشريع العالمي ، وبرلماناً فخماً ينتخب الناخبون نوابه
حكومية بملء حريتهم ، وقضاء عادلاً راقب يضاهي أرقى قضاء على ظهر الكرة . وإدارة
وشيوخه تسير وفق أحدث مبادئ الحكم والنظام .

لن يصدقنا أحد حين نزعم أننا أمة متقدمة ، وحين نحتج على زعمنا بأن لنا جامعة تقوم
في بناء نظم وتبني أحدث نظم الدراسة وتتابع آخر التطورات الفكرية . ووزارة معارف
تتفق نحو خمسة ملايين من أجناس على نشر الثقافة في البلاد . ومدارس ومعاهد فنية
وصناعية وثانوية وإبتدائية والزامية ورياض أطفال . ومجامع لغوية وعلمية وهيئات أدبية
وفنية .

لن يصدقنا أحد ونحن نقدم إليه عمائرنا الفخمة ودورنا العظيمة وأحياءنا الراقية ، وحين
نشير بأصابعنا الى تمثال نهضة مصر ودار الأوبرا ودور السينما والتثيل ؛ والى العوامات
الراسية في النيل والرواق واليخوت التي تشبه مراكب القياصرة ؛ والى النعيم المقيم الذي
يمرح في ظله المترفون .

لن يصدقنا أحد حين تأتي له بأنفس دليل ودليل من هذا القبيل ، فان قطعة آدمية
واحدة من هذه القطع المشوهة المنقحة القذرة كفيلة بنقض جميع البراهين ؛ فما تطبيق أمة
متقدمة حقاً أن تصبر سنوات وأجيالا على هذه الأوصاع الشاذة وهذه المناظر المؤذية ،
إلا أنت تكون مدنيته قشور ، وحضارتها رياء ، ورقبها مظها لا يتعدى الثياب .
وإلا أن تكون فريسة الحيوان كامنة فيها على مدى سنين واحد من بشرتها الناعمة !

نحن في عصر لا تقاس المدنية فيه بهذه المظاهر ولكن تقاس بالخدمات الاجتماعية
ومدى أثرها في رفاهية الشعب كله بجميع طبقاته . وتقاس بمقدار التضامن الاجتماعي بين
الطبقات والأفراد ، وبقرب الفوارق بين الجميع وتوافر الضروريات للجميع ، على عكس
ما كانت تمتاز به عهود الإقطاع من استمتاع أفراد مخصوصين بالمال والجاه والشرف
وحرمان سائر الشعب من هذا المنافع .

ولا بد أن يقيسنا العالم بذلك المقياس ، فإذا تكون عندئذ ؟ تكون ولا شك أمة
متخلفة في مضمار الحياة وفي ميدان الرقي ، فكلمة الرق الآن ، تعني الرق لاجتماعي قبل أن تعني

شيئا سواه . أى قبل أن تعنى الرق العلمى أو الإدارى أو القضائى ، إذ لا جدوى من ذلك كله ما لم ينعكس على حياة الشعب العامة فينهض بها .

وكثيرا ما لاحظت أن بعض الأجانب حين يمتز بهم قطار الترام أو قطار الضواحي على المائر الفخمة والأحياء الراقية ثم ، تخرجهم بعدها مباشرة الأكواخ القذرة والمباني المنحطة . كثيرا ما لاحظت دهشتهم واستغرابهم وإشاراتهم التهكمية للجدران المهشمة والبيوت المتداعية وأكوام القمامة بجوار الدور والقصور والحدائق الفناء .

ولا بد أنهم سيمتقدون أن فى عقولنا خبلا ، وفى أذواقنا خللا ، وإلا فما بالناس نبيق على هذه القوضى العجيبة ؟ ما بالناس لا نحاول التنسيق بين مظاهرنا وحقائقنا ، والتوفيق بين ظاهرها وباطنها ، إن كنا أمة من العقلاء ؟



ما علة هذا البلاء ؟ لم تختلفنا وحدنا فى مضمار الرق الاجتماعى ، بينما نتقدم عقليا وعلميا ونخطو الى الأمام فى مظاهرنا العامة : فى قوانيننا وشرائعنا وفى عمارتنا وأزيائنا . وفى كل شيء ما عدا الجانب الذى تهتم به أمم الأرض جميعا فى هذا العصر وهو الجانب الاجتماعى ؟ العلة الأولى فى ذلك ، هى عدم نمو الروح الاجتماعية فى نفوسنا بجانب نمو الروح العالمية والفنية والمدنية . فالتضامن الاجتماعى مفقود بيننا أو ضعيف ، وللتضامن الاجتماعى طريقان : اختيارية وإجبارية ، وكلاهما مهملة فى مصر منذ زمن بعيد .

فالجانب الاختيارى للتضامن مظهره الهيئات والجماعات التى تقوم بما يسمى " الخدمة الاجتماعية " وبمقدار تقدم هذا الجانب الاختيارى ، يقاس تقدم الأمم فى هذه الأيام . ونحن ما نزال فى الدور البدائى فى هذا المجال . ولا تزال تشكلاتنا الاجتماعية قليلة الموارد محدودة النشاط لأن روح الخير الإيجابية ضعيفة وغير منظمة . فالمحسن منا يفضل أن يعطى بعض المتسولين قرشا أو شيئا من الطعام أو اللباس على أن يسلم ما تجود به نفسه لجمعية من الجمعيات التى تنهض بالخدمة الاجتماعية المنظمة ، وكثيرا ما يضع الإحسان فى غير موضعه ويحرم منه من يستحقه ، لأن ازدحام وقته وضآلة المبلغ الذى يتبرع به لا يجعله يهتم بالفحص عن حقيقة من يقدم له الإحسان الوقتى الضائع .

وأما الجانب الإجبارى للتضامن فتولاه الحكومات . تتولاه فى صورة ضرائب على بعض الطبقات وضمانات اجتماعية لبعض الطبقات ، فاما الضرائب الإضافية التى تجبها من بعض الأثرياء فتخصص قسما أساسيا منها للخدمة الاجتماعية المنظمة الدائمة يستمتع بها المحتاجون إليها . وبذلك تخفى هذه الكتل البشرية المشردة لأنها تجد المأوى ودور العمل المناسبة ، وفى الوقت نفسه يستغل المجتمع إنتاج كل فرد منهم فلا يضيع عليه سدى .

وأما الضمانات الاجتماعية للطبقات العاملة ، فتعصم أفرادها من الفقر والحاجة والمرض وتغفظ لهم شيخوختهم كريمة ، وتقدم لهم المعاونات في حينها ، فلا يستدبرون الحياة منبوذين من كل عطف ورعاية ، كما هو حال الطبقة العاملة في مصر .

والطبقة العاملة في مصر ، لاتنلوفى مطالبها من هذه الضمانات ، فهي تطلب إصدار مشروعى قانون النقابات وقانون عقد العمل اللذين قدمتهما الهيئة التنفيذية منذ أمد طويل ولا يزالان يتعثران في خطاهما الى اليوم وهما أبسط القوانين المبدئية لتنظيم حياة العمال في جميع البلاد .

وقد بلغ عدد العمال في الاحصاءات الأخيرة نحو مليون ، وهو عدد لا يستهان به وفريق ضخم من الشعب يجب تنظيم حياته بما يضمن له بعض وسائل الحياة الكريمة .

ويطلب العمال سن قانون بوضع حد أدنى للأجور ، إذ أن الأجور الحالية ومتوسطها نحو ثمانية قروش في اليوم لا تمكن العامل من كفالة أسرة مؤلفة من أربعة أو خمسة أفراد وهو بطبيعة الحال لا يستطيع أن يوفر شيئا لشيخوخته أو مرضه هو أو أحد من يعولهم . ولسنا في حاجة لذكر العمال الزراعيين في هذا المجال ، أولئك الذين نطلق عليهم اسم " الفلاحين " فقد كثر الكلام في شأنهم بما يجعل كل حديث عن سوء حالهم معادا مكررا لاغناء فيه .

ويطلب العمال تعديل الحد الأقصى لساعات العمل بما يتفق مع الطاقة البشرية ومع صحة هؤلاء العمال بحيث لا ترهق وتستهلك في عدة أعوام يعود بعدها العامل متسولا أو مريضا أو عاجزا عن العمل ممن نراهم ملطوعين بجوار الجدران .

ويطلب العمال تعديل قانون أصابات العمل بما يجعل الضمانات التي كفلها حقيقة واقعة لا مجرد نصوص قانونية فتكليف العامل الحصول على شهادة طبية تكلفه نحو جنيتين ونصف الجنيه وجعل الحد الأعلى للتعويض ثلثمائة ونمسين جنيا تدفع مرة واحدة لا على صورة معاش دائم للعامل المصاب ، واقتصار التعويض على حالة الإصابة في أثناء العمل بدون نظر الى العاهات التي تنشأ ببطء . . . كل هذه الأشياء تجعل قانون إصابات العمل غير كاف للضمان .

إن الفقر العام هو الذى ينشئ تلك المظاهر المنافية للندنية والضمانات الاجتماعية للطوائف العاملة تعالج هذا الفقر من إحدى النواحي ، ولكنها لا تكفى لعلاج الحالة علاجا حاسما ما لم تتم روح الخدمة الاجتماعية ، التي تنظف الشعب من هذه الأدران .

فتى يأتى اليوم الذى يسير فيه السائر فلا يبصر ذلك الحطام الآدمى القذر ، ولا تهذى عينه بتلك المظاهر الشنعاء ؟

الجواب عند الهيئات الرسمية وعند الهيئات الشعبية وعند المحسنين الأغنياء .

سيد قطب